الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

9- 10- 11 **رمضان** 1436 /26-27-28 **يونيو** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

جهات حكومية تحقق في المقطع المتداول

لجنة تراحم تتفاعل مع قضية الاحتيال على مطلقات

المصدر: جريدة عكاظ السبت 10 رمضان 1436هـ - 27 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150627/Con20150627780268.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

تحقق جهات حكومية في المقطع المتداول عبر شبكات التواصل الاجتماعي وتظهر فيه سيدات ذكرن أنهن تعرضن للنصب والاحتيال من شخص وعدهن بتوفير سكن عاجل من وزارة الإسكان واستولى على مبالغ منهن وصدرت عليهن أحكام، منها حكم على مواطنة بدفع مليون و300 ألف ريال.

وفيما تتحرى جهات ذات علاقة أسباب ودوافع حصول المحتال المزعوم على الحكم، وجه رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» الشيخ صالح التركي اللجنة بالمبادرة والتعاون مع الضحايا الأرامل والمطلقات اللاتي ظهرن في مقطع الفيديو المتداول واللاتي تعرضن للنصب والاحتيال في الإسكان المعجل وحررت «كمبيالات» و«سندات لأمر» لينتهي المطاف بصدور أحكام على بعضهن بإلزامهن بدفع مبالغ وأصبحن مهددات بالسجن، وأكد صالح التركي أن لجنة تراحم مستعدة لاستقبال كل متضررة وأن تتقدم لمقر اللجنة في حي مشرفة في شارع الستين تقاطع المكرونة، حيث تتولى لجنة المحامين المتطوعين ولجنة رحماء التعامل مع هذه الحالات ودعمها ماديا ومعنويا والترافع عنها مجانا أمام المحاكم لإنصافهن متى ما ثبت أنهن متضررات.

من جهته قال نائب رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء المستشار القانوني الدكتور عبدالله مرعي بن محفوظ «إن تعميدا صدر باستقبال اللواتي ظهرن في مقطع الفيديو المتداول وستقدم لهن المعونة القضائية مجانا من خلال لجنة المحامين وهم على مستوى عال من الخبرات والكفاءة يتولون الترافع المجاني أمام المحاكم لكل من تثبت عدم قدرتها على تحمل أعباء ورسوم المحاماة»، مضيفاً أن اللجنة تفاعلت مع مقطع الفيديو المتداول وتتواصل مع الجهات المختصة لتتبع القضية ومعرفة أبعادها، مشدداً على ضرورة أن يحتاط أي مواطن أو مقيم من التوقيع على أي من الأوراق التجارية دون مسوغ نظامي.

من جانبه قال رئيس لجنة المحامين في لجنة تراحم المستشار القانوني المحامي المعروف أشرف السراج «إن اللجنة يسرها استقبال جميع الحالات والدفاع عنها بالحق واسترداد أية مبالغ لهن متى ما ثبتن تعرضهن للنصب والاحتيال كما ورد في المقطع المتداول»، مؤكداً أنه لا يمكن الحكم على الحالة أو القضية إلا بعد أن تتقدم أي من السيدات بلمفاتهن وما لديهن من صكوك للتحقق من تلك المعلومات المتداولة واتخاذ القرارات اللازمة حيالها، مبينا أن لجنة المحامين في تراحم تضم نخبة مميزة من المحامين والمحاميات يقدمون المعونة القضائية للحالات المحتاجة دون أي مقابل.

وكانت مصادر عدلية قد أكدت صدور حكم واجب النفاذ بالقوة الجبرية على مواطنة ظهرت في مقطع مع عدد من النساء متداول في مواقع التواصل الاجتماعي تشكو فيه من أنها تعرضت لعملية نصب واحتيال من أحد الأشخاص زعم أنه سيوفر لها السكن من قبل وزارة الإسكان عقب أن وقعت له على أوراق بيضاء وسلمته صورة من هويتها، وشددت المصادر أن الحكم صدر عليها كونها وقعت على ورقة تجارية ملزمة «سند لأمر.«

وطبقا للمقطع المتداول أكدت أرامل ومطلقات، أنه تواصل معهن شخص زعم أنه من الدعم السكني في وزارة الإسكان وأنه يتولى تسجيل المستحقات للسكن العاجل بأمر من جهات عليا وعندما أوضحن له أنهن مسجلات في موقع الوزارة سابقاً أجاب أن التسجيل السابق استبدل والآن مطلوب إعادة التسجيل للحصول على سكن عاجل للمطلقات والأرامل، وحصل على أرقامهن وصور هوياتهن وتم توقيعهن على «أوراق في دفتر كان بحوزته»، ووعدهن بتوفير السكن العاجل.

وعلق المحامي والمستشار القانوني الدكتور ماجد قاروب فقال «إن السند لأمر يعرف بأنه ورقة تجارية يتعهد محررها بأن يدفع مبلغا من النقود لأمر شخص آخر هو المستفيد بمجرد الاطلاع أو بعد أجل معين، واستبعد صحة ما ذكر من معلومات

في المقطع لأنه يحمل دلالات على وجود تفاهمات ووعود بين السيدات والطرف الآخر ونتج عنه اختلاف بين الطرفين فيما يتعلق بتحقيق الوعود التي تم التفاهم عليها في ما يخص توفير السكن.«
وشدد قاروب على انعدام خطير في ثقافة الحقوق والاستغلال وتساهل الكثير في التوقيع على أوراق تجارية على بياض مثل الشيكات والكمبيالات والسندات لأمر، مطالباً الجهات ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني وجمعية وهيئة حقوق الإنسان الاضطلاع بدورها في تثقيف الناس قانونياً في ظل تدني مستوى الثقافة الحقوقية والقانونية في المجتمع.

تصوير المواقع واختراق الخصوصيات لا يستقيمان شرعا وأخلاقا

ابتزاز وتشهير بدعاوى النقد والشفافية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 10 رمضان 1436هـ - 27 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150627/Con20150627780285.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)
بات الحصول على المعلومة والخبر والصورة والتعليق أيسر وأسهل مجهود يمكن أن يبذله الإنسان.. فما عادت المعلومة حبيسة الأدراج بعد النقلة الإلكترونية الهائلة التي قربت البعيد كما يقولون.. أما الحصول على الصورة فهي أسهل بكثير من الحصول على المعلومة، فضغطة زر أو (شير) تنقل الصورة إلى أركان الدنيا الأربعة بفضل التقنية التي وصلت إلى الناس بكافة شرائحهم.
ومثله مثل أي شيء سوء استخدام هذه التقنية من بعض ضعاف النفوس أثارت موجات من الشكوك والظنون حول جدواها وضروراتها ومحظوراتها ومسموحاتها، إذ خلقت إشكاليات اجتماعية كبيرة وقضايا جنائية الأمر الذي استلزم إصدار قانون للجرائم المعلوماتية لمواجهة التفلتات الجديدة في عالم الجرائم مثل الابتزاز والتشهير والفضح خصوصا مع انتشار مقاطع التصوير التي تدرجت تحركاتها من اليوتيوب إلى الصفحات الشخصية أو عبر تقنية واتساب وما يعظم المشكلة أن الأمر في غاية البساطة حيث يتم التصوير عبر جهاز الجوال الشخصي لأي من يريد أن يقوم بهذه العملية ثم يرسله إلى الصفحات الشخصية أو إلى الموقع العالمي (اليوتيوب) ثم تنتشر ويصبح السيطرة على الأمر ضربا من ضروب المستحيل.
المحامي سلطان زاحم يرى أن تصوير الأشخاص أو الإدارات دون أخذ إذن يستوجب المساءلة القانونيه لأنه يعتبر تعديا على أشخاص وممتلكات ولا يحقق تصويرها أو تصويرهم إلا بعد استئذان أصحابها وانتشار مثل هذه الظواهر له آثار جانبية ونفسية تستلزم تجنبها خاصة إذا ما علمنا أن البعض أخذ الأمور بشكل شخصي يهدف من خلاله للتشفي أو للتشهير أو الإيذاء النفسي.. والمعلوم أن ديننا الحنيف ثم عاداتنا وتقاليدنا يمنعان من التعدي على حقوق وخصوصيات وحريات الآخرين، ولكن للأسف هناك بعض من ضعاف النفوس يستغلون مثل هذه المقاطع للانتقام والثأر أو بغرض التشهير والابتزاز.
وهم الشفافية
على ذات الصعيد، يتحدث الخبير الأمني اللواء متقاعد نايف المرواني عن ممارسة التصوير داخل المنشآت بصورة عامة دون علم المسؤول، معتبرا ذلك مخالفة قانونية، كون التصوير يتم بدون موافقة ويستهدف أشخاص أو أماكن بقصد النشر غير المنضبط، أو نقل مشهد يخدم المصور في الغالب، وربما يصل به الحال إلى التشهير والإساءة لمن استهدفه المشهد، إلى جانب التعدي على الخصوصية للمكان والأشخاص.. ومن يقدم على مثل هذا التصرف يعتقد (واهما) أنه من قبيل الشفافية ونقل الحقائق من وجهة نظره القاصرة أحيانا.
ومما ساعد على انتشار هذا السلوك عدم وعي البعض بضوابط الجرائم الإلكترونية التي نظمت هذا الجانب من جهة، وغياب العقاب المحقق للردع لمن يقدم على هذا السلوك من جهة أخرى. كما أن استمرار الحال على ما نشهده قد يسيء لسمعة الأشخاص والمنشآت وتعطيل دورها وتفشي أسرارها وتفقد هيبتها. فليكن نقدنا ابتداء عبر القنوات الرسمية لكل منشأة بهدف المعالجة التي تراعى فيها المصلحة العامة.
حق النقد

وعلى ذات الصعيد، قال شرف القرافي المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة إنه لا يجوز تصوير الأشخاص بدون أخذ إذنهم، كما لا يجوز نشر صورهم إلا بإذنهم أيضا، فإظهار الشخص في الصور دون إذنه انتهاك لحياة الآخرين المحمية بالشريعة الإسلامية والأنظمة والقوانين الدولية، التي تمنع التعدي على خصوصية الغير، وانتهاكها بأي شكل من الأشكال. وبينت القوانين حق المتضرر في تقديم شكوى للجهات المختصة، واعتبار نشر الصور جريمة نشر تستوجب العقاب، فالجانب القانوني يمثل حلا رادعا، والعقوبات التي تتضمنها الأنظمة كافية ورادعة ومنها نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية. ولكن الجانب التوعوي مهم، فنشر الثقافة الحقوقية، والتوعية بالجوانب القانونية يمثلان دورا كبيرا في الحد من المخالفات، ولا يمكن أن نعتبر الإساءة للغير أو انتهاك خصوصية الآخر حرية ممارسة، بل هي تعد لا يجوز لا من الناحية الشرعية ولا القانونية ولا الناحية الأخلاقية، فالهواتف والتصرف بها حق وحرية شخصية للفرد، بشرط ألا يتجاوز تلك الحرية والملكية الفردية ويؤذي غيره بملاحقتهم بكاميرا هاتفه، فتصبح حريته منتهكه لحقوق الآخرين.

تحذير سابق

الكاتب والإعلامي المعروف فهد عامر قال من جهته: تنبأت مبكرا لهذه الإشكالية وخطورتها من خلال مقال نشرته في زاويتي بعنوان (إنسان - وجوال ويوتيوب). عرضت في المقال الإشكالية الخطيرة، وحدث ما كنت أخشاه، وأصبحنا نرى ونشاهد في الشبكة العنكبوتية ما يندى له الجبين، ما يوضح أنه لا بد من التشدد في هذا الجانب وتطبيق نظام الجرائم المعلوماتية بحذافيره حتى نتقي هذه الإشكالات. وأضاف عامر أنه حتى لسنوات قريبة مضت كان تصوير أي حدث يتطلب استدعاء مصور تلفزيوني محترف وكاميرا لا يقل سعرها عن ربع مليون ريال، أما اليوم فتغيرت الحالة وأصبح تصوير أي حدث لا يتطلب أكثر من إنسان عادي وهاتف مزود بكاميرا مدمجة.. والفرق بين الحالين شاسع ويشكل قفزة كبيرة في عالم الصور والإعلام المرئي؛ فالحالة الأولى لا تقارن من حيث الكم بالحالة الثانية (حيث يحمل ملايين الناس كاميراتهم الصغيرة مقابل كاميرا كبيرة ومصور يأتي متأخرا).. ورغم رداءة الصور التي يلتقطها عامة الناس إلا أنها تعوض ذلك بتعبيرها الصادق واستعدادها الآني لالتقاط الحدث - بعكس الحالة الأولى التي تتطلب تحضيرا خاصا، ودعوة مسبقة، وتكلفا من كلا الطرفين. وحين تأسس موقع يوتيوب (YouTube) عام 2005 أصبح بإمكان أي إنسان إنزال الصور التي يلتقطها - أو يعثر عليها - ليشاهدها معه ملايين الناس عبر الإنترنت.

صورة وخبر

يضيف عامر: اكتمال هذا المثلث بلور ثورة حقيقية في عالم الصور المرئية تجاوزت حاجز الرقابة وعقبة الاحتراف والكلفة الباهظة للإنتاج التلفزيوني، فهي تتجاوز حاجز الرقابة كونها شعبية جدا ومتوفرة جدا ويسهل تسريبها لخارج الموقع (كما حدث مع صور أبو غريب التي صورت بكاميرات جوال وانتشرت على الإنترنت قبل اعتراف أمريكا بما حدث).

واليوم يمكن القول إن العالم برمته أصبح تحت مراقبة ملايين العدسات الصغيرة التي لا تتردد في رصد الأحداث وبثها لملايين الناس، وإن كان صحيحا أن (الصورة خير من ألف خبر) فلك أن تتصور القفزة الكمية الكبيرة في الأخبار والتقارير التي وفرها اجتماع هذا المثلث الفريد والبسيط: «إنسان» و«جوال» و«موقع فيديو.«

اضربوهم بعنف

يقول شهاب بخاري وتركي سليهم ودخيل المحمدي إن الوضع أصبح مقلقا من جهة تعاطي ضعاف النفوس مع تقنية الكاميرا الهاتفية، حيث تسببوا في إشكاليات كثيرة بالمجتمع بنشر فضائح الناس والتشهير بهم وهذا الأمر لا يقره عقل ولا دين، وطالب المتحدثون بالضرب على أيدي هولاء المستهترين الذين أشاعوا الإشكاليات التي أصبحت ممرا للابتزاز والفضائح، كما أوصوا بتطبيق الإجراءات القانونية بحق المخالفين حتى يكونوا عبرة لغيرهم، فالمتصفح للمواقع واليوتيوب يرى مقاطع يندى لها الجبين وليست من الأخلاق الإسلامية ولا من عادات مجتمعنا الأصيل في شيء.

أيمن حجازي وأسماعيل مندور، الاختصاصيان في التقنية قالا إن الوسائل الحديثة والبرمجة العالية والدقة وسهولة الحصول عليها من خلال الجوالات كانت سببا رئيسيا في تفشي التصوير العشوائي، معبرين عن أسفهما أن يتم استغلال هذه الخدمة الراقية في الفساد وتهديد الناس وإفشاء الأسرار وفي الشر ولعل الإشكالية أن صغر حجم الكاميرا لا يتيح للمستهدف الاعتراض أو المنع.

الآثار تمتد إلى الهدف ومحيطه

الاختصاصي النفسي الدكتور أحمد حافظ يرى أن الإنسان المتضرر من التصوير أو التشهير يقع عليه عبء نفسي كبير تسبب فيه نشر مثل هذه المقاطع، خاصة إذا كان الالتقاط قد تم دون إذنه أو علمه أو موافقته، كما أن الآثار النفسية السالبة تمتد إلى عائلته ومعارفه ومحيطه الاجتماعي، ويزداد الأمر سوءا في حالة تعمد التشهير والابتزاز والكذب الضار. والمطلوب من العامة احترام خصوصيات الآخرين وعدم الاعتداء على حرياتهم لأي سبب من الأسباب.

جرائم المعلوماتية: السجن 5 سنوات والغرامة 3 ملايين
حدد نظام مكافحة جرائم المعلوماتية العقوبة في هذه الجرائم من خلال عدد من الإجراءات كان أهمها:
يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل شخص يرتكب أيا من الجرائم المعلوماتية الآتية:
-1إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، وحرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي.
-2إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره، للاتجار في الجنس البشري، أو تسهيل التعامل به.
-3إنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكة الإباحية، أو أنشطة الميسر المخلة بالآداب العامة أو نشرها أو ترويجها.
-4إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره، للاتجار بالمخدرات، أو المؤثرات العقلية، أو ترويجها، أو طرق تعاطيها، أو تسهيل التعامل بها.
المادة السابعة: يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل شخص يرتكب أيا من الجرائم المعلوماتية الآتية:
-1إنشاء موقع لمنظمات إرهابية على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره لتسهيل الاتصال بقيادات تلك المنظمات، أو أي من أعضائها أو ترويج أفكارها أو تمويلها، أو نشر كيفية تصنيع الأجهزة الحارقة، أو المتفجرات، أو أداة تستخدم في الأعمال الإرهابية.
-2الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، أو نظام معلوماتي مباشرة، أو عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي للحصول على بيانات تمس الأمن الداخلي أو الخارجي للدولة، أو اقتصادها الوطني.
المادة الثامنة: لا تقل عقوبة السجن أو الغرامة عن نصف حدها الأعلى إذا اقترنت الجريمة بأي من الحالات الآتية:
-1ارتكاب الجاني الجريمة من خلال عصابة منظمة.
-2شغل الجاني وظيفة عامة، واتصال الجريمة بهذه الوظيفة، أو ارتكابه الجريمة مستغلا سلطاته أو نفوذه.
-3التغرير بالقصر ومن في حكمهم، واستغلالهم.
-4صدور أحكام محلية أو أجنبية سابقة بالإدانة بحق الجاني في جرائم مماثلة.
المادة التاسعة: يعاقب كل من حرض غيره، أو ساعده، أو اتفق معه على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام؛ إذا وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض، أو المساعدة، أو الاتفاق، بما لا يتجاوز الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها، ويعاقب بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها إذا لم تقع الجريمة الأصلية.
المادة العاشرة: يعاقب كل من شرع في القيام بأي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة.
المادة الحادية عشرة: للمحكمة الختصة أن تعفي من هذه العقوبات كل من يبادر من الجناة بإبلاغ السلطة المختصة بالجريمة قبل العلم بها وقبل وقوع الضرر، وإن كان الإبلاغ بعد العلم بالجريمة تعين للإعفاء أن يكون من شأن الإبلاغ ضبط باقي الجناة في حال تعددهم، أو الأدوات المستخدمة في الجريمة.
المادة الثانية عشرة: لا يخل تطبيق هذا النظام بالأحكام الواردة في الأنظمة ذات العلاقة وخاصة بما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي تكون المملكة طرفا فيها.
المادة الثالثة عشرة: مع عدم الإخلال بحقوق حسني النية، يجوز الحكم بمصادرة الأجهزة، أو البرامج، أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو الأموال المحصلة منها. كما يجوز الحكم بإغلاق الموقع الإلكتروني، أو مكان تقديم الخدمة إغلاقا نهائيا أو مؤقتا متى كان مصدرا لارتكاب أي من هذه الجرائم، وكانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكه.
المادة الرابعة عشرة: تتولى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وفقا لاختصاصها تقديم الدعم والمساندة الفنية للجهات الأمنية المختصة خلال مراحل ضبط هذه الجرائم والتحقيق فيها وأثناء المحاكمة.
المادة الخامسة عشرة: تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق والادعاء في الجرائم الواردة في هذا النظام.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

عضو مجلس الشورى ثريا عبيد تتسلم جائزة "الأمم المتحدة للسكان"

المصدر: جريدة الحياة السبت 10 رمضان 1436هـ - 27 يونيو 2015م
http://alhayat.com/Articles/9664463/

نيويورك – «الحياة»
تسلّمت عضو مجلس الشورى والمديرة التنفيذية السابقة لـ «صندوق الأمم المتحدة للسكان» الدكتورة ثريا عبيد، جائزة «صندوق الأمم المتحدة للسكان» لفئة الأفراد لعام 2015، تقديراً لدورها في مجال السكان والصحة، ونشاطها في مجال حقوق المرأة والنهوض بالتنمية مع مراعاة العقيدة الإسلامية والقيم المحلية.
وبعد تسليم نائب الأمين العام للأمم المتحدة يان إلياسون، الجائزة للدكتورة عبيد في احتفال أقيم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك أمس (الجمعة)، أعربت عبيد عن سعادتها بهذه الجائزة، منوهة بما حظيت به المرأة السعودية من مكانة كبيرة في مختلف المجالات ثم حرص الدولة على تشجيعها ودعمها لتقديم مزيد من الانجازات على الصعد كافة.
وأشاد نائب الأمين العام للأمم المتحدة في كلمة بالمناسبة، بجهود الدكتورة ثريا عبيد في المجالات التي عملت بها في «صندوق الأمم المتحدة للسكان»، وما قدّمته في المجال الثقافي ودفاعها عن القيم الإنسانية وحقوق المرأة والإنسان وتشجيعها لجيل الشباب.
وأبرز إلياسون أهمية تحقيق أهداف وميثاق الأمم المتحدة ومبادئها الإنسانية خصوصاً في مجالات التعليم والتنمية المستدامة والمناخ لإيجاد حياة أفضل للبشرية وتحقيق الأهداف الألفية للأمم المتحدة.
وتسلّم المركز الأفريقي للسكان ومركز البحوث الصحية ومقرّه كينيا، جائزة "صندوق الأمم المتحدة للسكان" لفئة المؤسسات، تقديراً للأعمال التي ساهمت في تطوير الوضع السكاني والصحي في أفريقيا.
وحضر الحفل مندوب المملكة لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله المعلمي وعدد من ممثلي الدول في الأمم المتحدة.

"التعليم" تستبعد الموظفين وتشدد على وجود "محرم" للمبتعثات

المصدر: جريدة الحياة الاحد 11 رمضان 1436هـ - 28 يونيو 2015م
http://alhayat.com/Articles/9670392/

الرياض - سعد الغشام
أعلن وزير التعليم الدكتور عزام الدخيّل انطلاق المرحلة الثالثة لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي (وظيفتك وبعثتك) التي تتضمن آلية جديدة تنتهي بضمان فرص العمل للمبتعثين بعد تخرجهم مباشرة، وفتح المجال في عدد من التخصصات الهندسية، فيما حددت الشروط العامة للابتعاث المعلنة عبر موقع الوزارة الإلكتروني، ألا يكون المتقدم موظفاً في القطاع الحكومي أو الخاص، وألا يقل المعدل التراكمي العام للمتقدم لمرحلة البكالوريوس في تخصصات العلوم الطبيعية أو ما يعادلها عن 90 في المئة.

وأوضح وكيل وزارة التعليم للبعثات الدكتور ناصر الفوزان في بيان صحافي صدر أمس، أن التخصصات في هذه المرحلة حددتها طبيعة حاجات جهات التوظيف التي تم التوقيع معها، وتشمل 14 مؤسسة وهيئة حكومية مختلفة، وهو ما أتاح فرصاً عدة من التخصصات النوعية التي تهدف إلى نقل معارف ومعلومات جديدة من دول الابتعاث تضمن ملء الوظائف التي تم الاتفاق عليها مع تلك الجهات. وبيّن أن هذه المرحلة شهدت توسعاً في المراحل الدراسية، إذ أتاحت للمرة الأولى الفرصة لدراسة الدبلومات التقنية والفنية بجميع أنواعها، سواء بعد الثانوي أم الدبلوم المتوسط الذي يهدف لإكمال درجة البكالوريوس التجسير أو الدبلوم بعد البكالوريوس. وأشار إلى أن مرحلة البكالوريوس شهدت توسعاً عن ذي قبل، فعوضاً عن الاقتصار على العلوم الطبية في المرحلتين السابقتين، تم فتح المجال في عدد من التخصصات الهندسية التي تحتاجها التنمية في السعودية. وأفاد بأن التقديم يستمر أسبوعين، لافتاً إلى أنه يمكن التقديم والاطلاع على تفاصيل شروط البرنامج والتخصصات من خلال الموقع الإلكتروني.

بالعودة للشروط العامة للابتعاث (اطلعت «الحياة» عليها)، فإنها تشترط أن يكون المتقدم لائقاً طبياً، وألا يقل السن عن 22 عاماً، وأن يكون التخصص المراد دراسته ضمن التخصصات المحددة في الشروط، مشددة على ضرورة وجود خطاب يؤكد موافقة ولي أمر الطالبة المبتعثة، ووجود المحرم الذي يرافقها طوال فترة بعثتها.

وأكدت أهمية التزام المبتعث بعد التخرج بالعمل في الوظيفة التي ابتعث لمصلحتها، واستيفاء الشروط الخاصة بالجهات المستفيدة بما في ذلك الاختبارات العلمية، والمهنية، والمقابلات الشخصية، والمفاضلات الأكاديمية، داعية المتقدمين الذين حصلوا على شهاداتهم الثانوية من خارج المملكة بضرورة معادلتها من جهة الاختصاص، وإنهاء تدريب سنة الامتياز والحصول على شهادتها في التخصصات التي تتطلب ذلك.

وبينت أن المتقدمين لدراسة مرحلة الماجستير يتطلب أن يكون المعدل التراكمي العام جيد جداً فما فوق، وبمعدل لا يقل عن 2.75 من 4 درجات، بينما لا يقل المعدل العام في مرحلة الماجستير للمتقدمين لدراسة مرحلة الدكتوراه عن جيد جداً فما فوق.

وكانت «الحياة» نشرت في عدد أمس عزم وزارة التعليم إعلان المرحلة الثالثة للابتعاث الخارجي، إذ أكدت مصادر مطلعة لـ«الحياة» أن مشروع «وظيفتك وبعثتك» سيسهم في تحفيز الجهات والمؤسسات الحكومية نحو تطوير كوادرها واستقطاب المؤهلين من برامج الابتعاث، ما يساعد في تسريع عجلة التنمية الحكومية، إضافة إلى أنه سيكون دافعاً للمبتعث نحو الاطمئنان على عدم تأخر وظيفته.

"العمل" تعتمد إجراءات للحد من التوظيف الوهمي

المصدر: جريدة الحياة الاحد 11 رمضان 1436هـ - 28 يونيو 2015م
http://alhayat.com/Articles/9670402/

الرياض – «الحياة»

اعتمدت وزارة العمل إجراءات عدة للحد من التوظيف الوهمي، تضمنت إيقاف إجراءات الموافقة على طلبات الاستقدام التي تقدمها المنشآت المخالفة وفروعها لمدد مختلفة من منشأة إلى أخرى، وإيقاف طلبات نقل الخدمات إلى المنشأة وفروعها، وإخطار المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتطبيق ما يتطلبه نظامها بشأن الفترات الزمنية المسجلة للمواطنين لدى المنشأة، التي اتضح تسجيلهم مشتركين لديها من دون وجود علاقة عمل فعلية، وإخطار صندوق تنمية الموارد البشرية للنظر في اتخاذ ما يلزم نحو منع المنشأة من الحصول على دعم من صندوق تنمية الموارد البشرية بحسب الاختصاص.

وكانت وزارة العمل حذّرت في وقت سابق المُنشآت من استغلال الأسماء والهويات الوطنية التي يتم جمعها بطرق غير نظامية، في عملية التوظيف الوهمي داعية المواطنين إلى الإبلاغ عن مثل هذه التجاوزات عبر وسائلها المُعلنة كافة.

ودعت وزارة العمل جميع المواطنين والمواطنات إلى التحقق من تسجيلهم بمنشآت القطاع الخاص من خلال رقم الهوية الوطنية على الموقع الإلكتروني، سعياً منها إلى وقف ممارسات التوظيف الوهمي وعمليات الاحتيال على أنظمة وقرارات التوطين من منشآت القطاع الخاص، وإيقاع العقوبات والجزاءات على مثل هذه التجاوزات بالإبلاغ عنها.

مجلس القضاء: قضايا السجناء تتجاوز 11 ألف قضية في ستة أشهر بمختلف المناطق

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 9 رمضان 1436هـ - 26 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1060026

الرياض - حمد الجمهور
بلغت قضايا السجناء أكثر من 11 ألف قضية سجلت خلال النصف الأول من العام الحالي 1436 ه بمختلف مناطق المملكة.
وكشف المجلس الأعلى للقضاء في تقرير أن إجمالي قضايا السجناء بلغت أكثر من 11326 قضية خلال النصف الأول من العام الحالي موزعة حول مناطق المملكة، حيث حازت منطقة جازان على النسبة الأعلى من القضايا المحالة للسجناء بنسبة 26%، ثم منطقة الشرقية بواقع 20% فمحاكم منطقة مكة بنسبة 19%، تليها منطقة الرياض بنسبة 11%،ثم منطقة عسير بنسبة6% ثم محاكم المدينة والقصيم وحائل بنسبة 4%، لكل منطقة، ثم محاكم الجوف والحدود الشمالية بنسبة 2% لكل منطقة، بينما أقل نسبة لقضايا السجناء في منطقتي نجران وتبوك، بنسبة 1% لكل منطقة.
وكان رئيس المجلس الأعلى للقضاء وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني وجه في وقت سابق بتدشين "برنامجاً تفاعلياً" يقوم على وضع بيانات دقيقة وإحصاءات عن قضايا السجناء، والمتابعة العملية لقضاياهم عن بعد.
ويعتبر هذا البرنامج مؤشراً مهماً لمتابعة قضايا السجناء في جميع المحاكم بالمملكة، حيث سيسهم في دعم مسيرة إنجازها، وفق الخطط والقرارات القضائية التي تولي القضايا الخاصة بالسجناء الأولوية والأهمية البالغة.
ويعطي هذا البرنامج مؤشرات إحصائية متعددة أهمها المؤشر العددي الإجمالي للقضايا المحالة لهذه المحاكم، ومدة نظرها وأسباب تأخرها إن وجد ومراحل إجراءاتها القضائية.

انطلاق الملتقى الأول لذوي الإعاقات بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 9 رمضان 1436هـ - 26 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1060045

المدينة المنورة - خالد الزيداي
أطلقت جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي "واعي" الملتقى الصيفي الأول لذوي الإعاقات (الإعاقة الفكرية والتوحد والصم) في المدينة المنورة بتنظيم من "فريق مبدعين " بقيادة اختصاصية الإعاقة الفكرية إيمان رحيم.

وقد اشتمل البرنامج على فعاليات وأنشطة كالمسابقات الحركية والمسرحيات لتعزيز الجانب البدني والحركي لهم إضافة إلى الجانب الترفيهي في صالة الألعاب، ولقاءات مع مدربات واختصاصيات التغذية، وانتهاء بالفنون الإبداعيه لتعزيز المواهب ونموها.
ومن جانب آخر، أطلقت الجمعية برنامجين مخصصين لفئة الشباب تحت شعار (الحي الواعي والشاب الواعي) في ثلاثة أحياء (الربوة - التلعة - القثمي) التي تهدف إلى خدمة أبناء الحي وتوعيتهم من خلال ما تقدمه من برامج ثقافية ورياضية وأنشطة متنوعه، ويتميز كل برنامج من برامجها بشعار مختلف يميزه من غيره من الأحياء.
كما قامت الجمعية بإنشاء "مركز واعي" للشاب بحي العزيزية ليكون مقرا لإقامة البرامج والفعاليات وإطلاق المبادرات الشبابية على مدار العام.

تكريم هيئة الأمم المتحدة المملكة لإنسانيتها.. رد دامغ على أكاذيب التقارير التي تتهم المملكة في حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 9 رمضان 1436هـ - 26 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1060049

جدة - سالم مريشيد
تكريم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين المملكة العربية السعودية تقديرا لجهودها الإنسانية في تصحيح أوضاع الجالية البرماوية وما وفرته المملكة لهم من رعاية واحتضان يعد تجربة رائدة يجب أن تستفيد منها جميع الدول الأخرى.
يقوا الدكتور إيهاب السليماني أحد الناشطين في المجال الاجتماعي وحقوق الإنسان إن هذا التكريم يعد ردا دامغا وداحضا لكل الأكاذيب التي تنشرها تقارير بعض منظمات حقوق الإنسان وتتهم المملكة فيها بأنها لا تراعي حقوق الإنسان في بعض الجوانب وهذه الأكاذيب تنطلق من أبعاد سياسية تحاول فيها هذه الجمعيات دس السم في العسل متجاهلة أن المملكة تطبق في جميع أحكامها وقراراتها ما جاء في كتاب الله وهديه وما أمر به الله عز وجل وديننا الإسلامي الحنيف على سنة نبينا محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة والسلام.
ولكن هذه الجمعيات التي تحاول تسييس أكاذيبها تنطلق من منظور وضعي وآراء بعيدة عن الدين والحكمة وبعضها يأتي اتهاماته للمملكة نتيجة أهداف مكشوفة تعيها قيادة وحكومة المملكة جيدا؛ لأنها بهدف إدخال أفكار تهدم نظام مجتمعنا المحافظ على عاداته وتقاليده المنبثقة من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، فيما يتعلق بالمرأة وعقاب الاعتداء على النفس إلا بالحق والخروج على تعاليم الإسلام بتبني بعض الأفكار الإباحية أو الملحدة.
ويضيف السليماني أن هذا التكريم للمملكة في تجربتها الرائدة مع جالية تعرضت للاضطهاد والقتل والظلم في وطنها، ولا يزال يتعرض كثيرون منهم للقتل والحرق والظلم في وطنهم الأم من دون أن تحرك هذه الجمعيات الحقوقية ساكنا أو تمنع الظلم عن تلك الأقليات، وتوقف ما يتعرضون له من ظلم بينما تجدها تتمسك ببعض الجوانب التي لا تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان وتركز فيها ليس حماية لهذه الحقوق ولكن لأنها تهدف إلى أمور أخرى.
الدكتور وهيب عطار قال إن هذا التكريم للمملكة لما قامت به من أجل تصحيح وضع الجالية البرماوية هو شهادة على حرص المملكة حكومة وشعبا على حقوق الإنسان والمملكة هي بلد الإنسانية التي تسير وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي هو دين الإنسانية ودين جاء ليحافظ على حقوق الإنسان على أكمل وجه.
وبعض جمعيات حقوق الإنسان التي تقدم تقارير سنوية وتتهم المملكة فيها بعدم حماية حقوق المرأة والعمالة الوافدة والحريات الشخصية لا تنطلق من منطلق صادق ودقيق مبني على أسس سليمة، وإنما هي تحاول أن تغالط الحقائق، فالمرأة تتمتع بكل حقوقها الإنسانية التي ضمنها لها الدين الإسلامي والعمالة الوافدة تتمتع بكل الرعاية والحماية لحقوقها من قبل الدولة التي لا تقبل أن يسيء الكفيل للعمالة التي تعمل عنده بأي شكل من الأشكال، لا من حيث الحقوق الإنسانية

ولا الحقوق المالية، حتى إن المملكة تمنع منعا باتا عمل العمالة تحت الشمس في شهور الصيف وبالنسبة للحريات فإن المملكة تحمي حرية كل إنسان على أرضها وتحافظ على أمنه بشرط ألا يتجاوز أنظمة البلاد ببعض الأعمال المحرمة دوليا كالاعتداء على الآخرين أو ترويج المخدرات والخمور، أو أن يحول وجوده في البلد للإساءة لنظام البلد أو تشكيل خلايا إرهابية أو المساعدة في تمويل الإرهاب أو تبني أفكار تضر بالمجتمع وأمنه، فمثل هؤلاء عناصر فاسدة سواء كانت من المجتمع أو من الوافدين ولا بد أن يعاقبوا على ما ارتكبوه من أخطاء ويجدون العقاب الرادع وفق ما نص عليه الدين الحنيف.

من جانبه قال الدكتور أنور عشقي رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية أن هذا التكريم للمملكة يعد لطمة قوية لجميع التقارير الحقوقية التي تتهم المملكة بعدم مراعاة حقوق الإنسان في بعض الجوانب وهذه التقارير تأتي من منطلق سياسي واضح بعيد عن الشفافية والصدقية. وأضاف أن المملكة العربية السعودية لا تفرق في المعاملة بين السعودي وغير السعودي والجميع يحظون بكل الرعاية وهذا يظهر جليا في موسمي الحج والعمرة حيث يأتي مئات الألوف إلى هذه البلاد من جميع الجنسيات ومن مختلف البلدان ينعمون بالرعاية والحماية والعناية حتى يكملوا حجهم أو عمرتهم ويعودون إلى بلادهم في أمن وأمان، وهذا يوضح ما تتميز به المملكة العربية السعودية من حرص على حقوق الإنسان بكل ما تعنيه الكلمة من معنى وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

115 مكتباً للضمان الاجتماعي لتصحيح أوضاع المستفيدين

المصدر: جريدة الرياض السبت 10 رمضان 1436هـ - 27 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1060351

الرياض - صالح الحميدي

حددت وزارة الشؤون الاجتماعية ١١٥ مكتباً للضمان الاجتماعي في مختلف مناطق المملكة، لاستقبال المستفيدين الراغبين تصحيح أوضاعهم من الذين أوقفت الخدمة الضمانية عنهم، للنظر في إمكانية اعادة تفعيل الخدمة لهم.

وأوضح محمد العقلا وكيل الضمان الاجتماعي أن الوكالة تسعى حثيثة لإيصال خدماتها لكل مستفيد تنطبق عليه الشروط ومن خلال مكاتبها، وقال ان هناك آلية لتقديم التظلمات او الشكاوى وتصحيح البيانات، وتقوم المكاتب (بعد تعبئة الأنموذج من المستفيد) بإرساله آلياً إلى اللجنة الرئيسة المختصة في وكالة الضمان والمكونة من وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية . ونوه العقلا ان للمستفيد الحق في مخاطبة اللجنة مباشرة على البريد الالكتروني للجنة squrini@mosa-d.gov.sa أو الفاكس 0114721597.

سجون الطائف تفرج عن دفعتين من النزلاء المشمولين بالعفو الملكي

المصدر: جريدة الرياض السبت 10 رمضان 1436هـ - 27 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1060313

أفرجت إدارة السجون بمحافظة الطائف عن دفعتين من نزلاء السجون الذين انطبقت عليهم شروط العفو الملكي الكريم، وبلغ عدد المفرج عنهم 31 سجيناً، وقد شملت الدفعة الاولى من المفرج عنهم 22 سجينا، بينما ضمت الدفعة الثانية تسعة

سجناء، فيما يجري استكمال الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح باقي من تنطبق عليهم اشتراطات العفو من السجناء خلال الأيام المقبلة حتى يتمكنوا من قضاء باقي أيام رمضان وعيد الفطر المبارك مع أهاليهم وذويهم.
وأوضح مدير سجون محافظة الطائف المكلف العميد فايز الأحمري أنه يجري دراسة ملفات قضايا الحق العام، لتطبيق الشروط التي نص عليها الأمر الملكي الكريم، واللائحة المنظمة لذلك، بمتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة، الذي وجه بسرعة إنجاز إجراءات إطلاق من يشملهم العفو إنفاذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين.

شددت على أهلية الطبيب المعالج

استشارية: أخطاء طبية "بالجملة" في زراعة الأسنان معظمها في "الخاصة"

المصدر: جريدة الرياض السبت 10 رمضان 1436هـ - 27 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1060307

الرياض - محمد الحيدر
علقت استشارية في مجال طب الأسنان جرس الإنذار بعد الازدياد الملحوظ في حالات الأخطاء الطبية في زراعة الأسنان وهو ما رأت انه يستدعي تدخلاً عاجلاً من الجهات الصحية المعنية وإجراءات صارمة ضد المراكز الطبية التي يقع منسوبيها في مثل هذه الأخطاء الفادحة.
وكشفت ل"الرياض" الدكتورة أروى علي السيد استشارية جراحة اللثة وزراعة الأسنان ورئيسة لجنة تراخيص زراعة الأسنان في الهيئة السعودية للتخصصات الصحية عن الزيادة المضطردة في حالات الأخطاء الطبية في زراعة الأسنان واطلاعها على أخطاء طبية خطيرة في هذا المجال نتج عن بعضها تعطيل كامل لبعض الأعصاب السنية المغذية للفك وضرر بالغ في الخلايا المحيطة بها بسبب إجراء العملية بطريقة خاطئة، وأضافت أن تلك الأخطاء الطبية تخلف معاناة كبيرة للمريض.
ولفتت إلى أن غالبية الأخطاء الطبية التي تقع في عمليات زراعة أسنان قد أجريت من قبل أطباء غير مؤهلين لمثل هذه العمليات ولا يحملون تراخيص لزراعة الأسنان من الهيئة السعودية للتخصصّات الصحية كما أنها تقع بنسبة كبيرة في المراكز الطبية الخاصة.
وقالت "د. أروى" أنها باتت تعاين وتعالج بشكل أسبوعي حالات لأخطاء طبية في زراعة الأسنان مما يشير لارتفاع في معدلها، وأشارت إلى أن المعالجة تكون حسب صعوبة الحالة والتي بمعظمها تتطلب إزالة الزرعات وإعادة بناء الأنسجة اللثوية ثم بناء عظم الفك ومن ثم إجراء زراعة الأسنان مره أخرى بطريقه صحيحة ومدروسة ومعتمدة عالميا.
وشددت الدكتورة أروى على ضرورة أن تقف وزارة الصحة بالمرصاد للأطباء المخالفين وغير المؤهلين الذين تقع منهم مثل هذه الأخطاء الطبية وان توقع بحقهم وحق المنشآت الصحية التي يعملون فيها العقوبات التي تضمن وقف الممارسات الطبية غير المسئولة وسلامة المرضى.
وحول الحلول المقترحة للحد من الأخطاء الطبية في زراعة الأسنان كشفت الدكتورة أروى وهي رئيسة برنامج الزمالة السعودية المتقدم في زراعة الأسنان والخاص بالأطباء الاستشاريين المتخصصين عن عزمها إنشاء برنامج إضافي بمسمى دبلوم زراعة الأسنان لتدريب الأطباء العاملين على إجراء الحالات البسيطة لزراعة الأسنان والتي تشكل حوالي ٦٠٪ من احتياج المرضى في القطاع الخاص وذلك في محاولة منها للتقليل من هذه الأخطاء وتلبية احتياج المواطن بشكل كبير.

العمل تدعو المواطنين للتحقق من عدم استغلال أسمائهم في التوظيف الوهمي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 11 رمضان 1436هـ - 28 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1060548

الرياض – واس
دعت وزارة العمل جميع المواطنين والمواطنات إلى التحقق من تسجيلهم بمنشآت القطاع الخاص من خلال رقم الهوية الوطنية على الرابطwww.gosi.gov.sa/portal/web/guest/212 ، وذلك سعياً منها إلى وقف ممارسات التوظيف الوهمي وعمليات الاحتيال على أنظمة وقرارات التوطين من قبل منشآت القطاع الخاص، وإيقاع العقوبات والجزاءات على مثل هذه التجاوزات بالإبلاغ عنها.
وفي هذا الإطار اعتمدت وزارة العمل عدة إجراءات للحد من التوظيف الوهمي، تضمنت إيقاف إجراءات الموافقة على طلبات الاستقدام التي تقدمها المنشآت المخالفة وفروعها لمدد مختلفة من منشأه إلى أخرى، إيقاف طلبات نقل الخدمات إلى المنشاة وفروعها، إخطار المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتطبيق ما يتطلبه نظامها بشأن الفترات الزمنية المسجلة للمواطنين لدى المنشأة، التي اتضح تسجيلهم كمشتركين لديها دون وجود علاقة عمل فعلية ، إخطار صندوق تنمية الموارد البشرية للنظر في اتخاذ ما يلزم نحو منع المنشأة من الحصول على دعم من صندوق تنمية الموارد البشرية حسب الاختصاص.
وكانت وزارة العمل قد حذرت في وقت سابق كافة المُنشآت من استغلال الأسماء والهويات الوطنية التي يتم جمعها بطرق غير نظامية، في عملية التوظيف الوهمي داعية المواطنين إلى الإبلاغ عن مثل هذه التجاوزات عبر كافة وسائلها المُعلنة سواءً عبر مركز الاتصال لخدمة العملاء (19911)، أو من خلال فروع مكاتب العمل في جميع مناطق المملكة .

مدير شركة وافد يفصل سعودية رفضت إدعاء "التحرش" على زميلها

وزارة العمل: تباشر تحقيقاتها باستدعاء الأطراف ذات العلاقة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 9 رمضان 1436هـ - 26 يونيو 2015م
/http://www.al-madina.com/node/615796

سعود العيد – جدة
انتهت صراعات وظيفية بين مدير شركة ملاحة عالمية (هندي الجنسية)، ومدير الموارد البشرية بذات الشركة (سعودي الجنسية) إلى فصل الشركة بخطاب رسمي لفتاة سعودية رفضت الانصياع الى مدير الشركة الذي حاول إرغامها بمعاونة محاميين الشركة على الإدعاء على مدير الموارد البشرية بالتحرش بها وتلفيق تهمة كيدية له.

وتحكي لـ «المدينة» الفتاة السعودية المفصولة عن العمل «هـ . م» قائلة: أنا موظفة في هذه الشركة منذ ما يقارب العامين، ولم أخرج من منزلي للعمل إلا لحاجتي الملحة للعمل لتوفير حياة كريمة لي ولابني، ويشهد الجميع لي بأنني كنت من خيرة الموظفين في هذه الشركة، أداءً وخلقًا، الى ان بدأت مشكلة بين مدير الموارد البشريه «يحيى علي» وبين مديرعام الشركة «سانتوش»، وأثناء هذا الخلاف الذي حدث بين مدير الموارد البشرية والصراع الذي انتهى بإيقاف مدير الموارد البشريه عن عمله، وطلب مني مدير عام الشركة اتهام مدير الموارد البشرية بقيامه بالتحرش بي دون وجه حق، وحين رفضت الانصياع والرضوخ لطلبه.

وأضافت: بدأ في معاملتي بقسوة، والضغط علي بكل قوة نفسيًا وعمليًا، والتصرف بشكل حاد جدًا معي، بالإضافة إلى تحميلي فوق ما استطيع من أعباء العمل، وكل ذلك لم يتوقف، ويوم أمس تم استدعائي الى مكتب المحاميين والجلوس معي وفتح تحقيق توقعته روتيني كالتحقيقات التي شملت عددا كبيرا من الموظفيين في الفترة الأخيرة، إلا انني فوجئت بتحقيق غريب هذه المرة، أفضى الى فصلي من الشركة دون حق بمكافأة نهاية الخدمة أو الإنذار كما يقول خطاب الفصل، حيث جرى ابتزازي في هذا التحقيق اما الرضوخ والادعاء بالباطل على مدير الموارد البشرية الذي احتدمت الصراعات الوظيفية بينه وبين مدير عام الشركة، أو «طردي» من الشركة - حسب العبارة التي أتت منهم، وبعد رفضي للرضوخ وإصراري أن كل هذه الادعاءات كذب وزيف التي أضرت بي، وأنا امراة متزوجة، تقرر فصلي تعسفيًا من الشركة.

من جانبه أكد لـ «المدينة» تيسير المفرج المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل، بأن وزارة العمل ومن خلال وكالة التفتيش وتطوير بيئة العمل، وفرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة يتابع هذه القضية باهتمام، وسيتم فور الانتهاء من التحقيقات الجارية، اتخاذ الاجراءات التي تضمن الحقوق لكل الأطراف.

جراحو المخ وراء 15٪ من الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 9 رمضان 1436هـ - 26 يونيو 2015م
http://www.al-madina.com/node/615656

نايف الحربي – الرياض

كشف تقرير الهيئات الصحية الشرعية بالمملكة عن أن 15% من الأخطاء الطبية سببها جراحو المخ والأعصاب، مؤكدة أنه تم إدانة 8 أطباء من 53 طبيبًا مدَّعَى عليهم. وقالت إن عدد الأطباء العاملين باختصاص جراحة المخ والأعصاب بلغ 437، وبلغ عدد المدَّعَى عليهم 53 طبيبًا يعملون بهذا الاختصاص بالمملكة؛ ما يشكّل نسبة تعادل 12%. وأشارت إلى أنه تمّت إدانة 8 أطباء منهم، أي أن نسبة المدانين بالتسبب بحدوث خطأ طبي تعادل 15% من مجموع الأطباء المدَّعَى عليهم العاملين باختصاص جراحة المخ والأعصاب، وتعادل نسبة حوالى 2% من مجموع الأطباء العاملين لهذا التخصص.

وتشير إحصائيات وزارة الصحة إلى وجود معاناة جرّاء نقص الكوادر المتخصصة في جراحة المخ والأعصاب، مؤكدة أن عدد جراحي المخ والأعصاب في المملكة لايزال متواضعًا جدًّا، وتحتاج الصحة على الأقل إلى ضعفي العدد الموجود لتغطية حاجة السكان المتزايدة، وخاصة في المستشفيات الطرفية.

الجالية البرماوية ترفع الشكر لمقام خادم الحرمين لتصحيح أوضاعهم

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 9 رمضان 1436هـ - 26 يونيو 2015م
http://www.al-madina.com/node/615801

منصور السندي - مكة المكرمة

كرّمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المملكة العربية السعودية نظير جهودها الإنسانية في تصحيح أوضاع الجالية البرماوية مؤكدة أنها تجربة رائدة يمكن الاستفادة منها وتعتزم المفوضية كتابة تقرير عن هذه التجربة الرائدة لتعميمها على الدول الأخرى ومن ثم الاستفادة منها.

وكان مشروع تصحيح أوضاع الأخوة من الجالية البرماوية على قائمة اهتمامات صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل منذ توليه مهام إمارة منطقة مكة المكرمة، وكان من أصعب الملفات والمرحَّلة منذ سنوات لصعوبة تناولها والتعامل معها ولكن بحنكة الفيصل ودعم القيادة الرشيدة قامت المملكة بتصحيح أوضاع الفارين بدينهم ممن قبلت المملكة بهم كما تحملت المملكة رسوم الإقامات لحوالى 270 ألف برماوي لمدة أربع سنوات وهم الذين تقدموا بأوراقهم إلى لجنة تصحيح أوضاع الجالية البرماوية وقد سلَّم مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أول إقامة نظامية قبل نحو عامين.

ويقول إسماعيل مخلص الرحمن 32 عاما: أنا من مواليد مكة المكرمة متزوج ولدي طفلان (ولد وبنت) وكنت أحمل إقامة بجواز باكستاني والحمد لله بعد تصحيح أوضاع الجالية حصلت على إقامة «برماوي» ولمدة أربع سنوات ومع تسلم الإقامة إنزاحت هموم كبيرة كانت تؤرقنا حتى في نومنا بسبب ما كنا نعانيه من صعوبة كبيرة في تجديد جواز السفر الباكستاني ؟! بالإضافة أننا كنا محرومين من الكثير من الخدمات التعليمية والعلاجية وحتى إيجاد فرص العمل الكريمة كانت صعبة المنال لذا أتوجه بالشكر لمقام خادم الحرمين ومستشار خادم الحرمين للجهود التي بذلت.

ويتوجه جميل أبوشامة سلطان أحمد بخالص الشكر لحكومة خادم الحرمين الشريفين على لحرصها على تصحيح أوضاع الجالية البرماوية وخاصة مستشار خادم الحرمين، والذي وضع ملف تصحيح أوضاعنا على قائمة إهتماماته وكان هذا الملف يرحل منذ سنوات بسبب الإعتقاد بأنه يستحيل فتحه فضلاً عن حل مشاكله. ويضيف أبو شامه: أنا عمري 33 سنة ومتزوج ولدي ثلاث أبناء ومقيم بمكة المكرمة ومنذ وعيت على الدنيا وأنا أرى معاناة البرماويين سواء من تجديد الجواز أو الإقامات التي يصعب عليهم تجديدها بسبب إنتهاء صلاحية جواز السفر، لكن بعد تصحيح الأوضاع أصبحنا مطمئنين على مستقبل أبنائنا حيث أتاح لهم الوضع الجديد إمكانية التعلم والعلاج كما فتح لنا الكثير من أبواب الرزق ولم نعد بحاجة إلى تجديد جوازات السفر، الشكر لله سبحانه وتعالى ثم لمملكة الإنسانية. ويتحدث إبراهيم محمد إسلام 32 سنة من الجالية البرماوية عن معاناة البورما قائلًا: المسلمون الروهانجيون هم أكثر الشعوب اضطهادا في العالم منذ أكثر من سبعين عامًا لأول مجزرة جماعية حصلت عام 1942م ثم حصلت مجازر أخرى كثيرة ولا تزال حتى وقتنا هذا مما أدى الى فرارهم حفاظًا على دينهم وعقيدتهم، فاحتضنت المملكة العربية السعودية حرسها الله كثيرًا منهم واهتمت بهم وبقضيتهم. ويتساءل مصطفى إدريس برماوي 39 سنة: كيف لا تكرم المملكة وهي الراعية الأولى لقضيتنا على المستوى الدولي والعملية التصحيحية التي قامت بها المملكة وأعطاها مستشار خادم الحرمين الشريفين، الأولوية من أجل إنهاء معاناة هذه الجالية، يشهد على تميزها العالمين الاسلامي والدولي وأنا كأحد أفراد هذه الجالية أؤكد أنها اتسمت بالتفرد والتميز وخاصة إذا ما نظرنا إلى نتائجها الإيجابية وعدد المستفيدين منها وإنني لأراها من أجل وأنفع الأعمال التي أقامتها المملكة العربية السعودية خاصة في ظل ما نسمعه ونراها يوميا من إضطهاد لإخواننا من مسلمي الروهنجة دون أن ينبس العالم ببنت شفه ولم يحرك ساكنًا.

ويقول عبدالله محمد جسيم الدين 33 سنة: كنا نظن أنه لا مفر للبورما سوى الإستسلام لمعاناتهم والتأقلم معها مع الصعوبات التي كنا نواجهها يوميا بدءا من عدم المقدرة على تجديد جوزات السفر والإقامات وحتى إجاد فرصة عمل

كريمة لم تكن متاحة لعشرات الآلاف. ويقول أبو سامر الأراكاني 38 سنة: نهضة تاريخية شهدتها الجالية البرماوية بتصحيح أوضاعها التي أتاحت فرص التعلم أمام أبنائنا بعد أن كانوا لا يجدون أمامهم سوى المدارس الخيرية فضلا عن الخدمات الصحية التي حرمنا منها وكذا إتاحة فرص العمل بشكل نظامي ومقنن أمام عشرات الآلاف وهو ما سينعكس على إقتصاد المملكة إيجابًا بإذن الله. ويقول يوسف شون زين العابدين: كنا نتابع في الصحف تصريحات بفتح ملف الجالية البورماية وتوقعنا أنه مجرد كلام صحف؟ ولكن بعد أن صار هذا الحلم حقيقة وأصبح واقعًا نلمسه ونستفيد من إنجازاته نحن أبناء الجالية البورماية لا يسعنا غير أن نتوجه بالشكر لمقام خادم الحرمين الشريفين ولمملكة الخير التي وقفت إلى جوار البورما المضطهدين والفارين بدينهم، كما أتوجه بالشكر لصاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل الذي وعد وأنفذ وعده وأعطانا بهذا المشروع الإنساني والرائد حقوقنا الإنسانية في الحياة الكريمة.

وكيل إمارة الباحة يدشن فعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 11 رمضان 1436هـ - 28 يونيو 2015م
http://www.al-madina.com/node/616023

واس – الباحة

دشّن وكيل إمارة منطقة الباحة الدكتور حامد بن مالح الشمري، امس فعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات بالمنطقة، الذي نظمته إدارة مكافحة المخدرات بالباحة تحت شعار « لنعمل على تطوير حياتنا.. مجتمعاتنا.. شخصياتنا بلا مخدرات»، بالتزامن مع اليوم العالمي لمكافحة المخدرات. وأكد الدكتور الشمري، في كلمة له عقب تدشين المعرض المصاحب، أن حرص القيادة - أيدها الله - من خلال الجهود الكبيرة في مكافحة المخدرات، ومواجهة خطرها، مشيرًا إلى أن تطهير المجتمع من هذه الآفة الخطيرة يأتي من خلال التكامل والشراكة الفاعلة بين الجهات الأمنية وجميع مؤسسات المجتمع.

ودعا إلى ضرورة تعزيز دور وسائل الإعلام في التوعية بمخاطر المخدرات، لاسيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي باتت تستقطب أكبر نسبة من الجمهور بمختلف فئاته العمرية.

من جانبه أبان مدير إدارة مكافحة المخدرات بالمنطقة العقيد مناحي بن سعد السبيعي أن هذه التظاهرة العالمية تهدف إلى تثقيف المواطنين والشباب بخطر آفة المخدرات.

»هوية" للمقيمين بصلاحية 5 سنوات قابلة للتجديد

متحدث الجوازات: ستكون بديلا عن " رخصة الإقامة " اعتباراً من العام المقبل

المصدر: جريدة المدينة الاحد 11 رمضان 1436هـ - 28 يونيو 2015م
http://www.al-madina.com/node/616008

سعد العنيني- جدة
كشف المتحدث الرسمي للمديرية العامة للجوازات المقدم أحمد اللحيدان عن إصدار «هوية مقيم» للمقيمين بدلا من مسماها الحالي « رخصة إقامة « اعتبارا من العام المقبل حيث يتم تجهيز جميع الوسائل اللازمة للتنفيذ وبما يمكن رجال الأمن في الميدان أو الإدارات والجهات الحكومية والخاصة من معرفة التواريخ الخاصة بظروف الإقامة.
وقال: إن مدة الصلاحية لـ»هوية مقيم» ستكون خمس سنوات يتم تجديدها آلياً لـ(سنة أو سنتين) ويمكن الاستفسار عن المدة المتبقية من الإقامة آلياً عبر موقع الخدمات الإلكترونية للجوازات بحيث لا تكون هناك حاجة لطباعة الهوية عند تجديدها.
وأوضح المتحدث الرسمي للمديرية العامة للجوازات أنه في حالة خروج المقيم من المملكة بتأشيرة «خروج وعودة» ولم يعد لكفيله خلال المدة المسموحة فإنه يتعرّض للمنع من دخول المملكة لمدة ثلاث سنوات، مشيرا إلى أن رسوم تأشيرات الخروج والعودة لسفرة واحدة 200 ريال بينما رسوم عدة سفرات 500 ريال.
وأكد إلزام الشركات والمؤسسات بالبريد السعودي (واصل) بإيصال الوثائق اعتباراً من تاريخ 1436/11/1هـ، و إلزام الأفراد (المواطنين والمقيمين) بالبريد (واصل) لإيصال الوثائق إليهم أيضا اعتباراً من ١٤٣٧/١/١
وتأتى تلك الإجراءات ضمن خطة الجوازات لتحقيق مبدأ الإدارة الإلكترونية التي تسعى وزارة الداخلية إلى نشرها بين القطاعات الأمنية الأخرى.

مختصون: " خير مكة" تعزيز لشراكة الحكومة والقطاع الخاص لرعاية المعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 9 رمضان 1436هـ - 26 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150626/Con20150626780045.htm

سامي المغامسي (المدينة المنورة)، عبدالله اليوسف (بريدة
أكد لـ«عكاظ» عدد من المختصين أن مشروع خير مكة يهدف لتقديم خدمات ورعاية للأطفال المعوقين عبر تعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والأهلي، مشددين على أهمية تعزيز الشراكة الفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص لرعاية هذه الفئة الغالية على قلوب الجميع.

قال الدكتور إبراهيم الضبيب رئيس مجلس إدارة نادي ذوي الاحتياجات الخاصة بالقصيم «إن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان الله راعي العمل الخيري وسيرته مشهودة بهذا الأمر، وكان لذوي الاحتياجات الخاصة نصيب من رعايته منذ سنوات طويله تصل إلى 30 عاما»، مؤكدا أن هذا المشروع تعزيز للشراكة الفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص لرعاية هذه الفئة الغالية على قلوب الجميع، مضيفا: نأمل تعزيز مشاركة القطاع الأهلي في خدمة المعوقين. من جانبه قال خالد المرشود مدير نادي ذوي الاحتياجات الخاصة بالقصيم «تابعت تفاعلات تدشين خادم الحرمين الشريفين لمشروع خير مكة والذي سيوجه لرعاية الأطفال المعوقين، وكل من يتشرف بالعمل في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة يقدر حجم الاحتياج لمصادر مالية مساندة للدعم الحكومي الذي يحتاج لتفاعل حقيقي من القادرين على البذل، ولا شك أن فكرة خير مكة نموذجية نأمل أن تعمم في المناطق وأن يسهم بها رجال الأعمال لتكون وقفا يساعد كل جمعية تعنى بالأطفال المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة بالمناطق، مضيفا أن تنشيط القطاع الأهلي في هذا الاتجاه من شأنه تأمين مداخيل ثابتة في المستقبل تسهم في دفع العمل إيجابيا من أجل هذه الفئة المهمة بالمجتمع.

وأكد مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة علي الغامدي أن مشروع خير مكة يمثل استمرارا للنهج القائم على رعاية المعوقين في المملكة والاهتمام بهذه الفئة الغالية على المجتمع، مشيرا إلى أن هذا المشروع يأتي دعما للمراكز الموجودة التي تهتم بالمعوقين منها مركز التأهيل الشامل إلى جانب جمعيات دار الأطفال المعوقين في مختلف مدن المملكة، وأكد أن المشروع يمثل دفعة قوية لرعاية المعوقين وتكثيف الاهتمام بهم، وسيكون له مردود كبير على الاهتمام بهذه الفئة العزيزة على قلوبنا، مشددا على أهمية تفاعل التجار وأهل الخير لدعم المشروع لتكون مردوداته كبيرة على المعوقين بإيجاد موارد مالية ومداخيل ثابتة تحقق لهم حياة كريمة. من جهته، أكد الدكتور خالد دقل (رجل أعمال) أن المشروع سيساهم في تحقيق موارد مالية جيدة وثابتة للجمعيات الخيرية للأطفال المعوقين، مشيرا إلى أنه يأتي في إطار اهتمام المملكة بالتكافل الاجتماعي وخدمة المعوقين، وأكد أن المشروع يأتي ضمن سلسلة المشاريع المعززة للتكافل الاجتماعي والتي دعمها خادم الحرمين الشريفين.

65 سجيناً سعودياً ينتظرون العفو بالبحرين

المصدر: جريدة عكاظ السبت 10 رمضان 1436هـ - 27 يونيو 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150627/Con20150627780412.htm

خالد البلاهدي (الدمام)

أكد لـ «عكاظ» سفير المملكة لدى البحرين الدكتور عبدالله آل الشيخ، الرفع لجلالة ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بالعفو عن السجناء السعوديين الموقوفين في قضايا مختلفة في السجون البحرينية ممن تنطبق عليهم شروط العفو، والبالغ عددهم 65 سجينا بينهم سجينة واحدة، نافيا في الوقت نفسه وجود سجناء سعوديين متورطين في قضايا إرهابية أو أمنية هناك بل جلها قضايا مدنية وجنائية بنسبة 70.%

وقال الدكتور آل الشيخ: إنه تم الرفع بطلب العفو في بداية شعبان الماضي، كما يجري كل عام لطلب العفو العام عن السجناء والمعمول به في مملكة البحرين، وننتظر من سيتم الإفراج عنهم. مشيرا إلى أن بعض القضايا لا يشملها العفو، حيث أفرج خلال العام الماضي عن 3 سجناء سعوديين.

وأضاف: «السفارة تتابع كافة أوضاع الموقوفين وتتعامل معهم معاملة أبنائها غير الموقوفين، من ناحية مساعدتهم، وبذل كافة الجهود لتقصير مدد سجنهم، إما بتسوية أوضاعهم وحل مشكلاتهم المادية أو دفع الغرامات المترتبة عليهم، وحثهم على حسن السيرة والسلوك لكي يتسنى طلب العفو والإفراج عنهم، مطالبا السعوديين المسافرين لمملكة البحرين باتباع الأنظمة والقوانين لعدم تعرضهم للإيقاف والغرامة المالية.

• نزاهة": التشهير بالفاسدين مطلب نسعى لتحقيقه

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 11 رمضان 1436هـ - 28 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150628/Con20150628780444.htm

فارس القحطاني (الرياض)
أكدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن التشهير بالفاسدين هو أمر تؤيده الهيئة، ولكنها لا تملك الصلاحية فيه، وتأمل أن يتحقق ذلك في تنفيذ الأمر السامي رقم 42626 وتاريخ 1434/11/22هـ القاضي باقتراح إضافة نصوص إلى الأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد تقضي بالتشهير بمرتكبي جرائم الفساد، حيث قامت الهيئة بمراجعة جميع الأنظمة المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، واقترحت إضافة مواد إليها تقضي بالتشهير بمرتكبي الجرائم المتعلقة بأي من حالات الفساد المالي والإداري، ورفعت بذلك إلى المقام السامي بخطابها رقم 42/4883 وتاريخ 1435/5/29هـ.
وحول الآليات المحددة أو خطة مراجعة أساليب العمل وإجراءاته في الجهات المشمولة باختصاص الهيئة، بينت أن إدارة تطوير الإجراءات بدأت بإعداد خطة سنوية لزيارة الجهات بناء على عدد من المؤشرات، منها التحقق مما ورد بإجابات الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة على خطابات متابعة تنفيذ فقرات الاستراتيجية، ترتيب الجهة في التحول الالكتروني وفقاً لقياس التحول نحو الحكومة الإلكترونية، اختيار الجهات التي تزداد نسبة البلاغات الواردة للهيئة بشأنها، اختيار الجهات التي تقدم خدماتها للمواطنين بشكل مباشر.

رئاسة الشورى تنفي تلقي مشروع للوحدة الوطنية.. ومقدمه يؤكد

المتحدث الرسمي: الأخذ بكل ما يرد من المواطنين سيؤدي إلى فوضى تشريعية * البكران: شر البلية ما يضحك

المصدر: جريدة الوطن الاحد 11 رمضان 1436هـ - 28 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=227923&CategoryID=5

الرياض: تركي الصهيل
وجد مكتب رئيس مجلس الشورى نفسه مضطرا للخروج أمام الرأي العام ببيان حمل توقيع المتحدث الرسمي، ينفي فيه أنه تلقى مشروعا للوحدة الوطنية كان قد تقدم به الباحث الإعلامي فهد البكران، مع العلم بأن الأخير ليس المواطن الوحيد الذي تقدم بمثل هذا المشروع، إذ سبقه عدد من الأعضاء، وآخرون من خارج المؤسسة البرلمانية.
ورسم نفي مجلس الشورى، تلقيه مسودة هذا المشروع عددا من علامات الاستفهام، وخصوصا في ظل تأكيدات مقدمه البكران بأنه قام بتسليمه قبل 7 أشهر.
وقال المتحدث الرسمي بمجلس الشورى الدكتور محمد المهنا في بيان تلقته "الوطن"، "لم يتلق مكتب الرئيس مشروعا من المواطن الكريم حول هذا الموضوع خلال الفترة الماضية"، في وقت قال فهد البكران في اتصال هاتفي أجرته معه

الصحيفة، إنه تقدم بهذا المشروع وتم إبلاغه من أعضاء بأنه يخضع للدراسة ضمن سبعة مشاريع، ثلاثة من داخل المجلس وأربعة من خارجه.
ورأى مجلس الشورى في توضيحاته إزاء ما قدمه البكران في مشروع الوحدة الوطنية، أن "تقديم مشروعات الأنظمة والتشريعات الجديدة أو تعديل النافذ منها هو اختصاص أصيل للحكومة ومجلس الشورى ممثلا في أعضائه ووفقا للمادة (23) من نظام المجلس"، في إشارة إلى عدم اعتمادهم بشكل مباشر في المسائل التشريعية على آراء المواطنين ومقترحاتهم.
وأضاف بيان الشورى "كما أن المجلس يتلقى عرائض من المواطنين تحمل مقترحات ومطالبات وغيرها وهذه تجد الاهتمام والعناية من المجلس وأعضائه ولجانه المتخصصة بل إنها أصبحت إحدى قنوات العمل الشوري غير الرسمية داخل المجلس، وخير مثال على ذلك استفادة لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية من عريضة قدمها أحد المواطنين خلال دراستها لمقترح مشروع الوحدة الوطنية والمحافظة عليها الذي نوقش أخيرا تحت قبة المجلس."
وشدد مجلس الشورى على أنه "غير ملزم بالأخذ بكل ما يقدم له من مقترحات من المواطنين، حيث إن الأخذ بكل مقترح أو مشروع نظام يقدم له دون مراعاة للمصلحة العامة والأنظمة المعمول بها يؤدي إلى فوضى تشريعية."
وفي تعليقات البكران على بيان مجلس الشورى، قال "شر البلية ما يضحك!! أنا لم أقل إن المجلس ملزم بالنظر في المشروع وإقراره! إنما قدمته أسوة بغيري وفقا لنظام المجلس، وقد كان التقديم بشكل رسمي عن طريق أعضاء في اللجنة الإسلامية والقضائية."
وأضاف بالقول "أما موضوع أنه وصل أو لم يصل فهذا لا يعني شيئا خصوصا وأن المجلس رفض مناقشة المشروع الوطني من حيث الفكرة!"، مبينا أن "المجلس بهذا البيان أشغل وقته ووقت منسوبيه لمناقشة فكرة موضوع لم يقبل بها أصلا!".

نجران.. انتهاء البطاقة يحرم مستفيدي الضمان معاشاتهم

هتيلة للوطن: ظروف الطيران وراء تأخر تسليمها للمستحقين

المصدر: جريدة الوطن الاحد 11 رمضان 1436هـ - 28 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=227921&CategoryID=5

نجران: بدر عون، عبدالله لعجم
فيما أبدى عدد من مستفيدي الضمان الاجتماعي بمنطقة نجران تذمرهم من تأخر تجديد بطاقات الصرف الآلي لأكثر من شهرين الأمر الذي تسبب في عدم الاستفادة من معاشاتهم، أكد المتحدث الرسمي لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة نجران مانع آل هتيلة لـ"الوطن" أمس، أن بطاقات الصرف الآلي للمستفيدين تجدد تلقائيا من وزارة الشؤون الاجتماعية، إلا أن ظروف الطيران هي السبب في تأخر تسليمها للمستفيدين.
وكان عدد من مستفيدي الضمان بالمنطقة أكدوا أن لهم أكثر من شهرين وهم يراجعون فرع الضمان بالمنطقة لاستلام بطاقات الصرف الآلي الجديدة وفي كل مرة يتلقون وعودا بتسليمها لهم بعد أسبوع وهو الأمر الذي لم يتحقق وتسبب في حرمانهم صرف معاشاتهم.
تقول المواطنة حمدة سالم علي: راجعت فرع الضمان الاجتماعي قبل أن ينتقل إلى مقره الجديد بحي الفهد الشمالي أكثر من مرة لاستلام بطاقة الصرف الآلي المجددة، ومع الأسف لم يحدث أي تغيير ولا إيضاح عن الأسباب ولا إحساس بمعاناتنا التي نعيشها. فيما أكدت المواطنة معجبة أحمد حسين، أن هذا الشهر هو الثالث وهي تنتظر تسليمها بطاقتها الجديدة، مشيرة إلى أنها تراجع الفرع باستمرار وتعطى مواعيد جديدة من الموظفين دون فائدة.

بدورها، أبدت المواطنة ظافرة محمد علي استياءها الشديد من موقف الضمان الاجتماعي وعدم تفاعله معهم كمحتاجين لتوفير متطلباتهم اليومية، وقالت: الآن مضى أكثر من شهرين ونحن لا نزال على المواعيد غير الدقيقة.

ابن عبود" يقترح تمكين كل مرفق من إدارة ميزانيته الخاصة"

دراسة تكشف عن تدهور الإنفاق الصحي علي الخدمات والمرضى

المصدر: جريدة سبق السبت 10 رمضان 1436هـ - 27 يونيو 2015م
http://sabq.org/KAAgde

عبدالحكيم شار- سبق- الرياض:
كشف مدير عام الإدارة العامة للموارد الذاتية بوزارة الصحة عقاب مناحي ابن عبود، أن إدارة الميزانية بطريقة مركزية أدت إلى هدر وعدم كفاءة في الإنفاق الصحي على الخدمات الطبية والمرضى والمراجعين.
وقال "ابن عبود" في رسالة بعنوان "تقييم الإنفاق الصحي من مرافق وزارة الصحة": "هناك تراجع في إحصائيات مراجعي منشآت وزارة الصحة (المستشفيات العامة والتخصصية والمدن الطبية والمراكز الصحية) عام 2012م عما كان الحال عليه عام 2008م وذلك مع تزايد تكاليف تقديم الخدمات الصحية."
وبينت الدراسة، التي اعتمدت في مصادرها على الحساب الختامي والكتاب الإحصائي للوزارة، أن إجمالي ما صرفته الوزارة خلال الفترة من 2008م إلى 2012م مبلغ (207) مليارات ريال أي زيادة تطور في الإنفاق (83%) في حين كان عدد المراجعين في عام 2012م (65.2) مليون مراجع اقل منهم من عام 2008م (65.3) مليون مراجع أي بمعدل تغير بالسالب بلغ 0.2%.
وقالت الدراسة: "لم تكن الأجهزة الطبية الحكومية الأخرى التي تقدم خدمات صحية أحسن من حال من وزارة الصحة حيث بلغ إجمالي معدل التغير بالسالب 4.9%وكانت الزيادة الطبيعية قد استوعبها القطاع الخاص نحو (10) ملايين مراجع بمعدل تغير إيجابي 26.7%."
وأضاف الدراسة أن هذا يعد دليلاً على عدم استغلال أو توزيع هذه النفقات بطريقة تؤثر في حجم السعة العلاجية وجودتها بشكل حقيقي مما يعني باللغة الاقتصادية أن قدراً أعلى من المدخلات تم استخدامه لإنتاج قدر أقل من المخرجات مما يبرهن على عدم كفاءة الإنفاق الصحي.
وأرجع "ابن عبود" السبب الرئيس وراء ذلك إلى الآليات المتبعة في تدفق الإنفاق الصحي من أعلى إلى أسفل والعكس حيث تتم إجراءات مدخلات الخدمات الصحية من الموارد "مواد وعنصر بشري" في ديوان الوزارة وجزء يسير منها في المديريات أما ما ندر فهو يتم في المرفق الصحي.
وقال: "إدارة الميزانية بأسلوب المركزية بالإضافة إلى عدم وجود آليات فاعلة لتتبع الإنفاق الصحي وتقييم كفاءة أدائه مثل حساب التكاليف، تسبب في الوصول إلى هذه النتائج."
وأضاف: "الحل يكمن في أن يمكّن كل مرفق من إدارة ميزانية حتى يتمكن مديره من توظيف ما يخصص له في الميزانية التوظيف الأمثل وتقام عليه الحجة في حال وجود قصور في الأداء وأن يتم ذلك وفق آلية تدرجية تبدأ بالمديريات والمدن الطبية والمستشفيات المرجعية والتخصصية."
وأردف: "هذا ما نصت عليه إستراتيجية الرعاية الصحية المقررة من قبل مجلس الوزراء ولكنها لم تنفذ حتى الآن".

المخدرات

وأثرها على الأمن الاجتماعي والقومي ٠-2 3“

المصدر: جريدة اليوم الاحد 11 رمضان 1436هـ - 28 يونيو 2015م
http://www.alyaum.com/article/4075871

د. فهد بن عبدالعزيز الخليف

من المؤسف له حقاً ان المخدرات قد اخذت بعداً خطيراً في الآونة الأخيرة، من حيث انّ طريقة ممارستها عن طريق الحقن الوريدي قد أوصل الكثير من المتعاطين وفي معظم الأحيان الى الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز) وهم لا يدركون ما يحدث لهم الا بعد فوات الأوان، وما أسوأ ذلك....وفوق هذا وذاك للمخدرات أثرها السالب والخطير على الأمن القومي للدول كافة ولأمن شعوبها، لما لها من اثر سيئ على بيئة الإنسان من حيث وضعه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومن شأن ذلك التأثير على حق كافة شعوب العالم في الحياة الآمنة كضرورة لوجود الجماعة وتمتعها بحقوقها الإنسانية، ما يمكنها من القدرة على الإنتاج والإبداع، لهذا كان من الضروري ان تتضامن كافة الدول بحكوماتها وشعوبها وتتعاون من اجل مواجهة كل ما يهدد الأمن القومي محلياً ودولياً، ذلك من اجل محاربة جريمة المخدرات بكافة صنوفها وبكل أبعادها باعتبارها معضلة المعضلات التي تسبب تهديداً مباشراً للموارد البشرية المختلفة، ما من شأنه أن يؤدي الى زعزعة الكيان الاجتماعي والسياسي للدول، بسبب المخدرات التي تلعب دورا اساسيا وفاعلا في انحدار القيم الأخلاقية والحضارية واضمحلال القيم الثقافية لدول العالم وشعوبها المختلفة، ذلك أنها اي المخدرات هي التي ظلت تمثل حجر عثرة كؤودا أمام خطط التنمية وتفعيل القدرات البشرية والاستفادة منها لدى الكثير من الدول، وكم من مبدع وعقلٍ بدأ خلّاقا انحطت به الأخلاق بفعل إدمان المخدرات...!! ما يوضح بجلاء تام كيف ان المخدرات قد اصبحت تمثل كابوساً ظل يؤثر أثراً مباشراً على الأمن القومي لدول العالم أجمع من اولها الى ثالثها، حيث الامر في كافة الدول اصبح يهدد حقوق الأفراد والجماعات في التمتع بحقوقهم الإنسانية التي كفلتها المواثيق الدولية. ومن المؤسف له حقاً أن جريمة المخدرات في وطننا العربي قد أضحت أكثر انتشاراً وشبكتها باتت اكبر اتساعاً وهي لم تزل في حالة اتساع ما اتسعت مواعين الحياة بكل ما جاءت به من تقنيات وتطورات هائلة في كافة وسائل الحياة التي ينبغي ان يتم توظيفها من اجل حياة مستقرة، وليس كما هو حادث اليوم في كافة بقاع وطننا العربي الحبيب حيث انّ الأوضاع الأمنية السائدة في المنطقة اليوم قد اصبحت أقل مناعة وتحصيناً تجاه النمو المتشاسع لمسرح جريمة المخدرات حالها كحال الجرائم المنظمة الأخرى وما اكثرها في هذا الزمان.

ومن اجل حماية حقوق الإنسان في مواجهة المخدرات لا بد من استراتيجية متكاملة كوضع خطط وقائية داخلية، تبدأ من داخل كل دولة لمكافحة هذه الجريمة بالتنسيق مع بقية الدول وفقاً للمواثيق الدولية وسد الثغرات القانونية في التشريعات الوطنية، حيث إن مهربي المواد المخدرة قد برعوا وعلى مرّ التاريخ في استغلال الثغرات القانونية والنظامية التي كثيراً ما يلجون بها الى افشال كافة الخطط الموضوعة لمحاربتهم.

ولكي تتكامل النتائج وحتى لا تصبح الحرب على المخدرات جهوداً تبذل دون فائدة وأموالاً تصرف ووقتاً يهدر دون الوصول لنتائج ايجابية حاسمة، ومنعاً لإعادة انتاج ممارسة المخدر لدى البعض فكان لا بدّ من التعامل مع المتعاطي تعاملاً علاجياً في المقام الأول قبل التعامل معه تعاملاً عقابياً، ذلك من باب انّ متعاطي المخدرات الذي وصل لمرحلة الادمان قد اصبحت حالته مرضية اكثر منها اجرامية، ومن هنا تبرز اهمية النظرة اليه كونه انسانا مريضا له الحق في الحصول على الصحة الجيدة بإعادة تأهيله بالاستفادة من نظام الحماية الصحية الذي يضمن توفير العلاج الملائم له كمتعاطٍ؛ كما يستوجب على الدولة تطوير ودعم مرافق الرعاية الصحية وتوفيرها للكل، حتى يتمتع الجميع بإمكانية الاستفادة منها في يسر دون كثير عناء، ولا بدّ من حضور للأخلاق الطبية لدى العاملين في حقل الرعاية الصحية من اجل إعادة تأهيل الشخص المدمن والعمل على اندماجه في الحياة الطبيعية.

مقاطع الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 11 رمضان 1436هـ - 28 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150628/Con20150628780524.htm

عيسى الحليان

بدأت في الآونة الأخيرة عمليات تداول واسع لمقاطع بالصوت والصورة في أدوات التواصل الاجتماعي من إعداد وإخراج وإنتاج موظفين حكوميين وبأسمائهم الصريحة يشيرون فيها إلى فساد مستشر في مديرياتهم ويحملون ملفات بالملايين مطالبين بعرضها على كبار المسؤولين ويتعهدون بأن ذلك سيكون على مسؤوليتهم القانونية والشرعية.

هذه الثقافة بدأت في التنامي تحت مظلة شريحة من الترحيب الشعبي بسبب التململ من ضعف أداء مؤسسات الرقابة السيادية وأصبح لا مناص للحكومة من التعاطي مع هذه المقاطع شبه الرسمية والتحقيق في صحتها، وفي هذه الحالة يكون قدر الأجهزة الحكومية ذات العلاقة أن تكون تصرفاتها إزاء الثقافة الجديدة مجرد ردود أفعال فقط.

وفي اعتقادي أن ذلك يمثل تجاوزا خطيرا لمؤسسات الرقابة الرسمية ودليلا قاطعا على اضمحلال دورها وأنها لم تعد تجاري الزمن وأن جمودها وعدم مواكبة أنظمتها وسلطاتها للواقع المعاش جعل المبادرة تنتقل تدريجيا إلى الرقابة الشعبية والفردية على حساب الرسمية أو المؤسسية.

ولهذا ستكون هناك تداعيات غير محسوبة في حال تغلغل هذه الثقافة وانتشارها، حيث ستظل وزارات ومؤسسات الدولة تحت طائلة «الرهاب الاجتماعي» وهو ما يشير إلى فقدان الثقة بالمؤسسات الرقابية وما تبقى لها من سمعة اجتماعية.

ولذلك فإن هذه المؤسسات مطالبة بأن تعيد حضورها للمشهد وأن تستعيد زمام المبادرة بحكم الدور والمسؤولية الملقاة عليها في رقابة الأداء الحكومي والمال العام وأن تنفتح على مجتمعها وتعمل بمزيد من الشفافية في التعاطي مع قضايا الفساد الإداري والمالي وعلى المجالس العامة التي تمتلك سلطة التغيير والتدوير في الأنظمة العمومية والسيادية وأن تدرك بأن تجاهل عامل الزمن لن يكون مجديا في المستقبل وأن فقدان هذه المؤسسات الرقابية لسطوتها النظامية وأنيابها القانونية (مع الكبر والهرم) لن يؤدي إلا إلى مزيد من الاحتقان، وبالتالي فإن ثقافة المقاطع هذه سوف تسعى لملء الفراغ وتكريس فقدان الشارع العام لما تبقى من ثقة في هذه المؤسسات، وهو ما قد يترتب عليه التجرؤ في كشف مزيد من «عورات» هذه الأجهزة الحكومية التي يعملون بها.. وعلى عينك ياتاجر.

ومع تزايد الإعفاءات.. لم يتحسن واقع المستشفيات!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 11 رمضان 1436هـ - 28 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1060704

عبد الرحمن الخريف

يعلم الجميع حجم المسؤولية التي تواجه أي وزير يتم تعيينه لوزارة الصحة والإرث الذي يجده أمامه فور مباشرته لعمله للتعامل معه كواقع لانتشال الوضع الصحي غير المقبول عبر جهاز تحكم عمله وموظفيه وعقوده الأنظمة واللوائح والمخصصات والقيود الحكومية، ومع انتشار المشاهد المتداولة عن واقع مستشفياتنا، وردود فعل الوزارة منذ سنوات بنشر قرارات الإعفاء لمسؤوليها اتضح لنا مع تزايد تلك المشاهد بأن كل مافعلته الوزارة حينها كان إجراءً إعلاميا

لامتصاص حالة السخط على حالة معينة، وربما اختيار "كبش فداء" لإقفال ملف الفضيحة، وعدم المبادرة بمعالجة المشكلة التي تعاني منها معظم المستشفيات وهو مايتطلب من معالي وزير الصحة المهندس خالد الفالح مراعاته عند معالجته لحقيقة الوضع المعايش بمستشفياتنا.

فالمشكلة التي نعاني منها أصبحت تتمثل بحالة التبلد لدى مسؤولي الوزارة من الوضع الصحي وكأنها مشكلة ليس لها حل وكل مايتم اتخاذه هو تعامل لحظي مع كل مشكلة تثار بالإعلام، ولذلك فإن إحداث التغيير الجذري بالوزارة أصبح مطلبا ملحاً يحتاج لجهود كبيرة لاتنحصر في تغيير المسؤولين بإداراتها التنظيمية والتنفيذية، بل يجب أن يشمل الفكر الإداري المتأصل الذي يسير عمل الوزارة والأنظمة واللوائح التي تُسهل عمل المسؤول في أداء عمله وتُحمله مسؤولية التقصير ومحاسبته عليه، وفق محددات واضحة لكل وظيفة تثبت مسؤوليته عن الإهمال وعدم تنصله منها سواء كان بالمستشفى أو بالإدارة المركزية وعدم الاكتفاء بإعفائه وتحويله لمستشار أو عمل آخر، فالسياسة المتبعة منذ سنوات بجهاتنا بشكل عام تتمثل في إصدار قرارات إعفاء مسؤوليها وكأن المسؤول الأول لم يكن يعلم بأداء مسؤولي جهته، وهو مايستلزم تفعيل مسؤولية اختيار الكفاءات المخلصة للإدارة وهي المهملة بجهاتنا ومنها إدارة المستشفيات التي تمثل تخصصا إداريا أوكلت كمهمة إدارية لأطباء قد يكونون ناجحين في تخصصاتهم، إلا أنه قد لاتتوفر لديهم المهارات الإدارية، فأساس الاختيار يجب أن يكون للكفاءة وليس لوظيفة الطبيب أو العلاقات والأقدمية والمصالح، وقد كشفت الجهات الرقابية والقضايا حجم الخلل في الاختيار للمسؤولين بالكثير من القطاعات ومنهم من تم استقطابه بشعار الدعم بالكفاءات وتبين أن الهدف مجاملات وتعيينات متبادلة مع جهة أخرى! أي أن الخلل الأساسي غالبا في اختيار مسؤولي المستشفى الذي نرى أصداء إيجابية مؤيدة لقرارات الإعفاء ونجد أن المسؤول الأول يصدم من واقع عمله.

ويدعم هذا التغيير أن يتحول دور هذه الوزارة إلى قيادي في كل مايهم الجانب الصحي وليس تابع لأنظمة وجهات أخرى تؤثر على أعمالها، ويستلزم لذلك رفع مستوى كفاءة الاستفادة من المخصصات المالية والرقابة عليها لتحقيق التوازن في ذلك، فمع ارتفاع حجم الإنفاق على الجانب الصحي لانرى تناسب المخرجات مع ما اعتمد للوزارة، كما أن قرارات أبعاد مسؤولي شركة النظافة ونقل المستشفيات بعد المشاهد والشكاوى يثبت أن الخلل ليس فقط في مسؤولي مستشفى بل في الاستمرار في تشغيل مستشفى أو مركز صحي متهالك سواء كان ملكا للوزارة أو مستأجرا، وعدم محاسبة المشرف على العقود والمتسبب في حالة اللامبالاة مع الوضع المزري! كما أن الاعتماد المالي يجب أن لايتسبب في تخفيض متطلبات النظافة والصيانة والتشغيل الطبي اللازم واتخاذ ذلك حجة في نقص الخدمة للخروج من المسؤولية! ويتبع ذلك أن يحكم التعامل مع موظفي القطاع الصحي نظام آخر يختلف عن نظام وسلم الخدمة المدنية ولوائحه وعقوباته وبحيث توفر الرواتب والحوافز للكفاءات بمختلف التخصصات وتطبق العقوبات الصارمة على المقصر بما في ذلك الفصل لإعطاء المسؤولين والقيادات أدوات إدارية نظامية تساعدهم على تحفيز المجد ومحاسبة المقصر، فما نراه حاليا هو تراخي المقصر وفرحته بنقله لإدارات أقل عملاً ومسؤولية.

كاريكاتير

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 11 رمضان 1436هـ - 28 يونيو 2015 م

http://alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/9649624

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاحد 11 رمضان 1436هـ - 28 يونيو 2015م

http://www.alyaum.com/article/4075854